

محاكمات صادمة وسنوات حكم طويلة للمعتقلين الفلسطينيين والأردنيين



التغيير

حصل "التغيير" على أخبار ومحاكمات صادمة من جلسات محاكمة المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين المنعقدة منذ صباح اليوم الأحد في المحكمة الجزائية المتخصصة.

وقالت مصادر حقوقية إن جلسات المحاكمة - جاءت مخالفة للتوقعات والإشارات بتبرئة جميع المعتقلين والإفراج عنهم - والتي أرسلت لحركة حماس خلال الأيام الماضية.

وأضافت المصادر أن القضاء حكم بالسجن لسنوات طويلة ومتفاوتة على بعض المعتقلين.

وعلم "التغيير" أسماء بعض المحكومين:

الحكم بسجن ممثل حركة حماس سابقا د. محمد الخضري بالسجن 15 عاما .

محمد العابد السجن 22 عاما ، محمد البنا 20 عاما ، جمال الداودي 15 عاما ، أيمن صلاح 19 عاما ، محمد أبو الرب 18 عاما ، موسى أبو حسين 4 أعوام.

شريف نصر 16 عاما ، باسم الكردي 7 سنوات ، صالح قفة 5 سنوات ، أيمن العقاد 4 سنوات.

وكانت مصادر حقوقية وعائلية قالت إن السلطات في المملكة ستخضع المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين إلى محاكمة جماعية الأحد.

وقالت المصادر المتطابقة لـ "التغيير" إن نظام آل سعود سيخضع جميع المعتقلين الفلسطينيين، لمحاكمة جماعية، وذلك بعدما قرر إجراء محاكمات لهم منذ الأحد حتى الخميس.

وتوقعت المصادر أن يفرج نظام آل سعود عن عدد من المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين، وذلك في ضوء المؤشرات على التقارب بين حركة حماس و نظام آل سعود.

والأربعاء الماضي، قال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، إسماعيل هنية إنه يتطلع إلى "قرار قضائي وإرادة ملكية" لإغلاق ملف المعتقلين الفلسطينيين في المملكة.

جاء ذلك في تصريح صحفي، تعقبيا على أنباء عن تحديد هذا الأسبوع موعدا للنطق بالحكم بحق معتقلين فلسطينيين وأردنيين في المملكة.

وأعرب هنية عن أمله أن تتوج جلسات النطق بالحكم بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين كافة، وفي مقدمتهم القيادي في حماس د. محمد الخصري.

وناشد المملكة الإفراج عن المعتقلين "انطلاقا من المواقف التاريخية للمملكة، ولخادم الحرمين الشريفين في دعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة".

وفي فبراير/ شباط 2019، أوقفت المملكة أكثر من 60 أردنيا وفلسطينيا من المقيمين لديها.

بينهم ممثل حماس السابق لدى المملكة الخصري، بتهمة ينفون صحتها، وهي: "تقديم الدعم المالي للمقاومة الفلسطينية".

ومنذ بدء الحديث عن قضية هؤلاء الموقوفين، لم تصدر الرياض أي تعقيب، وعادة ما تقول إن المحاكم المختصة تتعامل مع الموقوفين لديها،